PATHFINDERS
FOR PEACEFUL, JUST AND INCLUSIVE SOCIETIES
HOSTED BY THE NYU CENTER ON INTERNATIONAL COOPERATION

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

حلقات حوار افتراضية حول إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة

الحلقة الثالثة: سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية
1 آذار/مارس 2021، الساعة 13:00 - 15:00 بتوقيت بيروت

كلمة افتتاحية

د. مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

يسرني ان أرحب بجميع المشاركين في حلقة الحوار الثالثة التي تنظمها الإسكوا ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي في إطار سلسلة حوارات افتراضية حول سبل تحقيق العدالة الاجتماعية.

يهدف حوارنا اليوم إلى عرض ومناقشة أوضاع سياسات الأجور في المنطقة العربية وارتباطها بتحقيق العدالة الاجتماعية. ولا يخفى عليكم أن سياسة الأجور هي حجر الأساس نحو العدالة الاجتماعية، إذ يتم من خلالها تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر كي يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد، كما أن سياسات الأجور هي ركيزة من ركائز توفير العمل اللائق والحد من الفقر وترسيخ المساواة إذا ضمنا نفس الأجر لذات العمل بصرف النظر عن ما إذا كان القائم به رجلاً أم امرأة أو شخص ذو إعاقة.

ويكتسب هذا الترابط بين الأجور والعدالة الاجتماعية أهمية مضاعفة في ظل استمرار تفشي فيروس كوفيد-19 الذي وجّه ضربة مؤلمة لعالم العمل منذ بداية العام 2020 وأدّى إلى تفاقم اللامساواة بين أصحاب الدخول الأعلى والعاملين ذوي الأجور المتدنية. فقد كشفت الجائحة نقاط الضعف الهيكلية في مجال العمل الحالي وشكلت ضغطاً على الأجور نتيجة لتدابير الإغلاق التي طالت معظم القطاعات الأساسية المدرّة للوظائف. وتشير التقديرات إلى أن حوالى 39.8 مليون عامل في المنطقة العربية يعملون في القطاعات التي تم تحديدها على أنها الأكثر عرضة لخطر التوقف عن العمل، مما يعني أن ما يقارب من ثلث السكان العاملين في المنطقة يواجهون خطر الصرف أو خفض الأجور و/أو ساعات العمل. وتحل هذه التداعيات في وقت تسجل فيه المنطقة أصلاً أعلى معدلات البطالة في العالم خصوصاً بين الشباب والشابات. ولا يخفى علينا أثر ذلك على زيادات معدلات الفقر والتي، على حسب توقعاتنا، سيقع 18 مليون شخص إضافي فى براثن الفقر في منطقتنا.

حضرات السيدات والسادة،

مع الأسف، مازال هناك مشكلة أساسية تتجلى في عدم ظهور الأثر الإيجابي للنمو على معدلات التشغيل وبالتالي لم يؤدى هذا النمو بعد الى انخفاض في معدلات الفقر ولم يجنى الفقراء والفئات الأقل هشاشة ثمار هذا النمو ولم يشعروا بعد بالعدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من الخطى الايجابية التي تقوم بها دول المنطقة لتنويع اقتصاداتها الا أن هذه التغيرات أنتجت غالباً وظائف زهيدة الأجور معظمها في القطاعات غير الرسمية، ونتيجة لذلك لم تتحسن الإنتاجية وظلّ النمو الاقتصادي بطيئاً ولم يتم توزيع ثماره بشكل متكافئ.

إن جائحة كوفيد-19 تعد تذكيراً صارخاً بأهمية معالجة مكامن الضعف بما يخدم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحديداً، الهدف الثامن حول العمل اللائق والهدف العاشر حول الحد من أوجه عدم المساواة، وذلك من خلال وضع سياسات أجور متوازنة تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية لدعم الدخل وتجنب الانكماش الاقتصادي. كما يجب ضمان استدامة المؤسسات وحماية الوظائف والتوافق على تحديد الحد الأدنى المناسب للأجور على الصعيد الوطني وذلك عن طريق الحوار الاجتماعي المنظّم، والقائم على الأدلة، وضمن سياسة اجتماعية متكاملة تدعم خلق فرص العمل وتحمي العمال لا سيما الفئات الضعيفة منهم، وهذا بدوره يستلزم توفير حيزٍ مالي مستدام واستثماراً ملحوظاً في سياسات الحماية الاجتماعية.

ان اجتماعنا اليوم يشكل فرصة لمناقشة التحديات التي تواجه سياسات الأجور من منظور العدالة الاجتماعية والتوافق على بعض الرسائل الإيجابية حول الجهود والسبل التي يمكن أن تقلل من خطر الضغط على العمالة والأجور في ظل الجائحة. كما سنستعرض على حضراتكم بعض الأدوات التي صممتها الإسكوا لمساعدة الدول الأعضاء على تصميم السياسات والبرامج المراعية لمبادئ العدالة الاجتماعية.

وفي الختام، أكرر شكري على مشاركتكم في جميع حلقات الحوار وأتطلع الى الاستماع الى آرائكم القيمة حول مواضيع اليوم باعتباركم المؤتمنين على جهود إحلال العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا.